CD/PV.954
25 March 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

(A) GE.04-60776 140205 140205

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٤ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نبدأ عملنا لهذا اليوم، أود أن أقدم أصدق التعازي لوفد هولندا في وفاة الأميرة جوليانا، التي اعتلت عرش هولندا لأكثر من ثلاثة عقود، والتي سوف تُذكر كملكة، بدورها الفعّال إلى حد كبير في المسائل الاجتماعية واهتمامها بمشاكل البلدان النامية. وأكون شاكراً لو تكرّم الوفد بنقل تعازينا إلى الملكة بياتريس والأمير بيرنارد والأسرة المالكة والحكومة الهولندية.

ونتأهب اليوم لسماع بيان الوداع الذي ستلقيه زميلتنا المتميزة السفيرة كونيكو إينوغوشي، التي ستغادر جنيف بعد أن مثّلت بلدها، اليابان، في مؤتمر نزع السلاح لقرابة السنتين. وقد تمكنت السفيرة إينوغوشي، خلال فترة ولايتها، من إبراز ودعم سياسة حكومتها بثقة متميزة وتهذيب رفيع. واستخدمت خبرتها الأكاديمية الواسعة على نحو خلاق بحثاً عن أفكار جديدة تهدف إلى مساعدة المؤتمر على الخروج من دائرة الجمود فيما يتعلق بوضع برنامج عمله.

ولقد قادتنا السفيرة إينوغوشي إبان توليها رئاسة المؤتمر، بثبات ومثابرة عبر عملية المفاوضات واعتماد تقرير المؤتمر والقرار المقابل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإن المشاورات المكثفة التي أجرتها خلال فترة ما بين الدورات مهدت لسلاسة انطلاق دورة العام الحالي. وقد تأهلت بما لديها من مهارات دبلوماسية لتتولى عن جدارة رئاسة اجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، واضطلعت بأعباء هذه الوظيفة بتفانيها المعهود وحنكتها الدبلوماسية الفريدة. وأنا على ثقة تامة من أهمية ما هي مقبلة عليه من أعباء جديدة، وأتمنى لها التوفيق في ذلك.

كما أود توديع السفير جورج فوتو - بيرناليس، الذي ستنتهي عن قريب فترة عمله كممثل دائم لبيرو لدى مؤتمر نزع السلاح. وأكون شاكرا لو تكرم وفد بيرو بنقل تمنياتنا له بالتوفيق في وظيفته الجديدة.

وأود، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أن أتمنى للسفيرة إينوغوشي والسفير فوتو - بيرناليس كل التوفيق في مهامهما الجديدة، والسعادة في حياتهما الخاصة.

وتضم قائمة المتكلمين لهذا اليوم كلاّ من: السفيرة كونيكو إينوغوشي من اليابان، والسفير دورو روميلوس كوستيا من رومانيا والسفير محمد صالح دمبري من الجزائر والسفيرة جاكي ساندرز من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما نصل إلى نهاية قائمة المتكلمين، سوف أدلي ببيان بصفتي رئيساً للمؤتمر. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة كونيكو إينوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي الرئاسة، وإنني على ثقة من أن المؤتمر سوف يحظى بتوجيه أكثر فاعلية تحت قيادتكم البارعة ومهاراتكم الدبلوماسية، كما أؤكد دعم وفد بلادي التام لكم في مساعيكم للخروج بالمؤتمر من مأزقه الراهن.

وسوف تنتهي عما قريب فترة تعييني كسفيرة لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وخلال فترة عملي التي امتدت لسنتين بهذه الصفة، كان التحدي الماثل أمامنا باستمرار هو استعادة عمليات نزع السلاح المتعددة

الأطراف. وتكتسب الصكوك المتعددة الأطراف أهمية جوهرية في تحقيق السلم والأمن، نظراً لشموليتها وإطارها الـــزمني الواســـع. وبالطبع، فإن المحافل المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح تخدم في بعض الحالات الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي بشكل جيّد.

وكما تفضلتم سيادة الرئيس، فإن الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي واحدة من المجالات التي تشهد بالتأكيد نجاح تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. وفي عام ٢٠٠٣ عقدت الأمم المتحدة، إبان رئاستي، اجتماع الدول الأول بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي ينعقد مرة كل سنتين، وقد نجح في أن يعتمد، بتوافق الآراء، تقريره الخـــتامي عـــلى الـــرغم من تباين المواقف الخاصة بكل واحدة من الدول. وقدم الاجتماع فرصة تاريخية لتعزيز الشراكات من أجل العمل وتقوية إحساسنا الجماعي بالمشاركة والمسؤولية في التمهيد للاجتماع الثاني الذي ينعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠٠٥، ومؤتمر استعراض الاتفاقية الذي سوف ينعقد في عام ٢٠٠٦.

والمجال الآخر الجدير بالاهتمام يتعلق بأسلحة تقليدية معينة. واعتمد اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بـــأنواع معينة من الأسلحة التقليدية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، البروتوكول الخامس الملحق بها بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب. وهذا البروتوكول من التدابير الهامة للتعامل مع المشاكل الإنسانية الرئيسية في أوضاع ما بعد الحرب.

ولا تزال اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بانتظار الحصول على الإجماع العالمي، بيد أنها قد أحدثت تـــأثيرا كبيرا على نطاق العالم. كما أن الأعمال المتصلة بالألغام، بما في ذلك إزالتها، قد عُززت بشكل فعلي من خـــلال الـــزخم الذي حققته عملية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونتوقع انعقاد المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية في وقت لاحق من هذا العام.

وهكـــذا، فإن تعددية الأطراف تحقق نجاحا في بعض المجالات المحددة، لا سيما في المجال الإنساني. بيد أن ذلك لا ينطبق بالنسبة لعملية نزع السلاح الشامل المتعددة الأطراف التي يعكف عليها مؤتمر نزع السلاح. إلا أن المؤتمر لا يقوم بتنفيذ جدول أعماله الذي حددته الدورة الخاصة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، ولم يشرع في تناول القضايا الـــتي استجدت منذ عهد قريب. وتبذل الدول الأعضاء جهودا منسّقة كي تخرج بالمؤتمر من دائرة الجمود، مع الالتزام القوي بالتعددية. فالمؤتمر بحاجة إلى نسمة من الهواء الطلق، وشعاع ضوء جديد، وطريقة تفكير جديدة.

كمـــا أن المجهودات المتبادلة بين المجموعات التي بدأتها مجموعة السفراء الخمسة قد أضافت زخما جديدا. ولقـــد حاولـــت مـــن جانبي أيضا، خلال فترة ولايتي، أن أطرق العديد من السبل لبث روح جديدة في المؤتمر. وحاولـــت من خلال عقد الجلسات العامة على سبيل المثال، العمل على تعميق آفاق الحوار في موضوع معاهدة وقـــف إنـــتاج المـــواد الإنشطارية، كما قدمت في آب/أغسطس الماضي ورقة عمل بشأن هذه المعاهدة لتعزيز المناقشات الجوهرية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن التجربة الأكثر حضورا في ذهني خلال فترة وجودي هنا هي عملي، كآخر رئيس للدورة السنوية في عام ٢٠٠٣، على إعداد التقرير السنوي، وأود أن أنتهز هذه السانحة للتعبير عن خالص تقديري لجميع الوفود على مـــا قدمـــوه من تعاون ومساعدة في هذا الصدد، الشيء الذي كان جوهريا من أجل القيام بمهام ولايتي. وذلك التقرير، الذي اشتمل على بعض العناصر الهامة، هو خطوة دقيقة لإيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق ببرنامج العمل.

وأعـــتقد أن البيان الذي أدليت به خلال المشاورات المفتوحة غير الرسمية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من العام السابق،كان خطوة إلى الأمام لإيجاد توجه جديد من شأنه تمكين المؤتمر من الاستجابة للمشكلات الأمنية الدولية الراهنة بطريقة شاملة وفاعلة. ورداً على طلبات تقدم بها بعض الزملاء هنا، ولتيسير الرجوع إلى هذه الوثيقة، فقد طلبت إلى الأمين العام إصدار وتعميم ذلك البيان بوصفه أحد الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح.

لقد بدأت للتو الدورة السنوية لهذا العام، وما زلنا في مرحلة التوقعات، وبانتظار حدوث نقطة تحول حرجة. وآمل أن تأتي تلك اللحظة عما قريب وأن تكون بحق هي العلامة المميزة لإعادة تنشيط نزع السلاح المتعدد الأطراف.

إن مؤتمـــر نزع السلاح من الهيئات البارزة التي أوجدت عددا من المعاهدات الهامة في مجال نزع السلاح، بما فيها معـــاهدة عـــدم انتشـــار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لكننا إذا نظرنا إلى تاريخ مؤتمر نزع الســـلاح، نجد أنه قد مرّ بفترات شهدت استنفاد الأفكار وكان بحاجة إلى زخم جديد لحفزه على العمل. وأعتقد أن المؤتمر يمر الآن بفترة مليئة بالتحديات. ومع ذلك، ينبغي لنا في نفس الوقت أن نستحضر الحاجة لمواكبة المناخ العالمي الراهن وعدم الشـــعور بالانهزام. وكما أكد العديد من وزراء الخارجية مؤخراً، بمن فيهم وزيرة الخارجية اليابانية السيدة كاواغوشي التي خاطبـــت المؤتمـــر في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فإن المجتمع الدولي لديه أمل كبير في أن تتمكن هذه الهيئة من تجاوز مأزقها الراهن والشروع في عملها الموضوعي. ويقع على عاتق جميع من في هذه القاعة مسؤولية إيجاد هذا الانفراج.

وفي عالم اليوم الذي تسوده العولمة والترابط، تعتبر التحديات مسألة انتقالية. ولا غنى عن الجهود المتعددة الأطراف من أجل معالجة مثل هذه التحديات وتعزيز الأمن في هذا العالم الحديث. فتعددية الأطراف ليست مسألة اختيار بل هي بالأحرى مسألة ضرورة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن خالص التقدير لجميع الزملاء لما قدموه لإثراء تجربتي ومعرفتي خـــلال فترة عملي هنا. ولقد وفّرت لي جنيف بيئة متميزة ومحفزة مكنتني من تحقيق فوائد كبيرة بفضل التفاعل الفكـــري معكم. ولقد سعدت بصداقاتي مع كل واحد منكم، والتي تعززت من خلال المناسبات الحميمة التي لا تحصى ولا تعد، وسوف أعود وفي جعبتي الكثير من الذكريات التي أعتز بها في هذه المدينة.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة اليابان المُوَقّرة السفيرة إينوغوشي على البيان الذي أدلت بـــه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأود أن أؤكد لها بأننا سوف نفتقدها في هذا المؤتمر. والآن أود أن أعطي الكلمة لممثل رومانيا المُوَقّر السفير دورو رومولس كوستيا.

السيد كوستيا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أنني أتشرف بأخذ الكلمة للمرة الأولى منذ أن بدأت رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام خلال هذه الفـــترة الحـــرجة من عملنا. ويمكنكم أن تثقوا بالحصول على الدعم الثابت من وفد بلادي ومني في الاضطلاع بمهـــامكم. وأود أن أنتهز هذه السانحة لتوديع سفيرة اليابان السيدة كونيكو إينوغوشي، وشكرها على مساهمتها النشطة في عمل مؤتمر نزع السلاح. وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتي لكم في مهامكم المستقبلية الهامة.

وأود أن أعـــبر عن تقديري لحضور وزراء خارجية كل من كندا وآيرلندا وبنغلاديش والسويد وهولندا وســـري لانكا خلال الأسبوع الماضي. وقد استشففت من كل البيانات التي أدلوا بها التزاماً راسخاً بقضية نزع

السلاح وعدم انتشار الأسلحة والأمن الدولي، فضلاً عن الإشارة المتكررة إلى الإرادة السياسية اللازمة للشروع في العمل الجوهري لمؤتمر نزع السلاح.

واليوم، وبنهاية الجزء الأول من دورة العام الجاري، يتوجب علينا مرة أخرى أن نبرز المخاطر التي ينطوي عليها استمرار توقف نشاط المؤتمر. هذه المخاطر سوف تقودنا إلى فقدان المستوى الرفيع من الكفاءات والمواهب التي يضمها "أفضل المنتديات"، وإلى الإخفاق في سعينا لإيجاد حلول مشتركة لمواجهة مهددات السلم والأمن الدوليين – قديمها وجديدها – وآمل أن تساعد فترة ما بين الدورات كثيراً، مع حلول فصل الربيع، في تنشيط عمل المؤتمر.

(تابع بالإنكليزية)

ويجب على مؤتمر نزع السلاح المضي قدما في عمله ليكون على اطلاع بالتطورات الأخرى التي تحدث في الوقت الراهن في مجال تحديد الأسلحة، وعدم انتشارها ونزع السلاح. ومع ذلك، ليس في نيتي استعراض الإنجازات التي تمت في ميادين أخرى، وإنما التركيز على التقدم الذي أحرزته رومانيا بهذا الشأن في الآونة الأخيرة.

ويسعدني كثيراً إبلاغ مؤتمر نزع السلاح أن مدينة سيزلاو تشهد احتفالاً في هذه اللحظة من مداخلتي بعنوان "رومانيا خالية من الألغام المضادة للأفراد". وسيزلاو هي نفس المدينة الواقعة في وسط شرق رومانيا التي بدأ فيها منذ ثلاث سنوات تدمير حوالي مليون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويمثل هذا الحدث استكمال القضاء رسميا على مخزوننا من هذا النوع من السلاح، وذلك قبل عام من المهلة النهائية التي نصت عليها أحكام اتفاقية أوتاوا.

وهذا الحدث هو، بالطبع، هدية مستحقة بجدارة بمناسبة الذكرى الخامسة لسريان نفاذ الاتفاقية، كما أنه خطوة هامة وملموسة في الطريق إلى "مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام"، الذي سينعقد في نهاية العام.

ومرة أخرى، برهنت رومانيا على التزامها السياسي بالأهداف الإنسانية لاتفاقية أوتاوا. ونأمل في أن نتمكن في المستقبل القريب من تعزيز مساهمتنا في واحدة من الدعائم الرئيسية الأخرى للاتفاقية، ألا وهي مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم.

كما أود انتهاز هذه السانحة لأعلن أن رومانيا قد استكملت في بداية شهر آذار/مارس من العام الجاري، الإجراءات الداخلية من أجل التصديق على بروتوكول الأمم المتحدة المعني بمراقبة الأسلحة النارية. وسوف يتم تسليم صكوك التصديق إلى الأمين العام في أقرب وقت.

ويعتبر بلدي أن بروتوكول الأمم المتحدة المعني بمراقبة الأسلحة النارية أداة هامة لمحاربة الإنتاج غير القانوني لهذا النوع من الأسلحة وما يتصل به من الذخائر والاتجار فيهما. كما نعتقد اعتقاداً جازماً بأن أحكام هذا الصك سوف تضع المعايير اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

وبنهاية مداخلتي لهذا اليوم، أود من جديد تأكيد اهتمام رومانيا بلعب دور فعال في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغية إيجاد بيئة تتسم بالأمن والسلامة، مع اهتمامها الخاص بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل رومانيا المُوَقّر، السفير كوستيا، على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الودية التي وجهها للرئاسة. ويسرني الآن أن أدعو ممثل الجزائر المُوَقّر، السفير محمد صالح دمبري، لمخاطبة المؤتمر.

السيد دمبري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): سيادة الرئيس، أود في البداية تهنئتكم على تولي الرئاسة وأؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل وتعاونه التام معكم فيما تبذلونه من الجهود الرامية إلى إخراج مؤتمر نزع السلاح من فترة الركود التي يمر بها في الوقت الراهن. كما أشارككم ووفد بلادي في التعازي التي قدمتموها إلى زميلتنا كريس ساندرز بمناسبة رحيل الملكة جوليانا.

كما أنتهز هذه السانحة للثناء على الرئيستين السالفتين، السفيرة أمين محمد من كينيا والسفيرة رجمة حسين من ماليزيا، لمبادراهما الجديرة بالثناء وعدم ادخارهما جهدا من أجل إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن أن يفوتني ذكر زميلتنا المُوَقّرة من اليابان، السفيرة كونيكو إينوغوشي، للرئاسة الرائعة التي شرفتنا بها ونوعية فترة الولاية التي اطلعت بها. كما أود أن اضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين اعربوا عن أسفهم لمغادرة زميلنا جورج فوتو - بيرناليس، سفير بيرو. فقد لعب دورا رئيسيا هنا وسوف نفتقدته، لكننا نتمنى له في نفس الوقت حظاً أوفر في أداء مهامه الجديدة.

وأتساءل عن النتائج التي يمكن أن يتمخض عنها عملنا بنهاية هذا الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٤؟ الشيء المؤكد هو أننا لا نزال نفتقر لبرنامج عمل، غير أن روح الحوار تظل باقية نظرا للمناقشات الهامة التي دارت بيننا، ولا سيما خلال الجلسات غير الرسمية التي مكنت أعضاء الوفود من التعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. إن تكرار مثل هذه المناقشات، وثيقة الصلة، سوف يمثل بالضرورة الأساس الذي يجب أن نبني عليه لوضع وبدء برنامج عمل متفق عليه من الجميع وللجميع، ومن أجل وضع حد لسنوات الجمود وعدم الفعالية التي ألحقت ضررا بالغاً بهذا المحفل الفريد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ولهذا السبب يجب أن نكون على دراية تامة بمسؤولياتنا وبالولاية التي مُنحت لنا، وبالروح التي تم بموجبها إيجاد مؤتمر نزع السلاح. ونحن مسؤولون أمام المجتمع الدولي عن نجاحاتنا واخفاقاتنا.

ومما لا شك فيه أن لأي بلد ممثل في هذا المحفل أولوياته وشواغله الخاصة، لكننا مطالبون صراحة، على أساس الولاية التي عُهدت إلينا، بأن نتجاوز مصالحنا الذاتية ونسمو فوق الرؤى الضيقة لكي نضع بعزم ثابت برنامج عمل يتفق مع جدول الأعمال الذي أُعد لنا، وبأن تسود روح التراضي وتوليف الآراء، دون أن تأسرنا المواقف الوطنية، وأجرؤ على قول، القومية المتعصبة. ويستمد ذلك من اهتمامنا الجماعي بألا ندخر جهدا في سبيل حماية الحضارة الإنسانية إلى الأبد من أي تهديد بأسلحة الدمار الشامل أو أي تهديد بإبادتها.

وتتحمل الدول أعضاء المؤتمر، وفي مقدمتها الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، مسؤولية خاصة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يُفهم جلياً أن هذه الدول، التي لم تحصل على هذا المركز على أساس دائم، قد تعهدت بعدد من الالتزامات والتعهدات وتخضع لها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبامكان الجميع هنا، مع الأسف، إدراك أننا نعيش في عالم يزداد خطورة وبه العديد من التهديدات غير المسبوقة. فعلى سبيل المثال، يواجه العالم اليوم موجة دامية من الإرهاب الدولي الذي يثير هواجس فعلية للعالم

بأســـره. وذكرتنا الهجمات التي هزّت العاصمة الإسبانية مؤخراً أن هذا التهديد موجود في كل مكان ويمكن أن يتجلى في إي مكان من العالم وفي أي زمان. وفي هذا الصدد، فإن الإرهاب ليس له دين ولا جنسية.

والخطـــر الآخر الذي يتهددنا هو انتشار الأسلحة النووية - رأسيا وأفقيا على حد سواء. ولا شك أن أفضل استجابة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذا الخطر هي القضاء التام على الأسلحة النووية ومكوناتها، لأن من الواضـــح جلياً أن الكيانات غير الدول التي ترغب في حيازة مثل هذه الأسلحة سوف تبحث عنها حيث يتم تصنيعها. وقـــد كان وزير خارجية آيرلندا محقاً عندما أشار في البيان الذي أدلى به في هذه القاعة في ١٦ آذار/مارس إلى أنه "لا يمكـــن انتشار شيء ليس لـــه وجود". ولذلك، يساورنا قلق عميق بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الاضافية في جـــدول الأعمال. إن استحداث بعض العقائد العسكرية التي لا تستبعد استخدام أسلحة الدمار الشامل، ما إذا كان ذلك لأسباب وقائية أو غير وقائية، وعسكرة الفضاء الخارجي التي تشهد تنفيذ برامج طموحة، فضلاً عن تحسين جميع أنـــواع الأســـلحة، تـــتعارض تعارضا صريحا مع استنتاجات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في عام ١٩٧٨، والتي نادت بوقف التحسين النوعي وتطوير أنواع جديدة من منظومات الأسلحة النووية.

وفي مواجهـــة هذه الترسانة دائمة التطور من الأسلحة القادرة على تدمير كوكب الأرض بأكمله، أود الاستشهاد بكلمات للفيزيائي الشهير ألبيرت أنشتاين الذي أعلن باستقراء كبير للمستقبل قائلاً: "لا أعلم ما نوع الأسلحة التي سوف تستخدم في الحرب العالمية الثالثة، إلا أن بإمكاني أن أخبركم عن الأسلحة التي سوف تستخدم في الحرب العالمية الرابعة وهي العصي الحجرية"

وإذا أردنـــا وضع حد لهذا المنطق المدمر ومنح الأجيال اللاحقة مستقبلاً واعداً بدلاً من العودة إلى العصر الحجـــري، فكيف نخفق في إظهار تفانينا من أجل قضية نزع السلاح والحد من الأسلحة، وذلك من خلال التوقيع على معاهدات متعددة الأطراف لا يمكن التراجع عنها وقابلة للتحقق منها؟ ولتحقيق هذا الإنجاز، يجب أن يمثل نزع الأسلحة النووية أولويتنا الكبرى، لتخليص كوكبنا وإلى الأبد من خطر التعرض لكارثة نووية ولنجني "فوائد السلام" التي لم تؤت أكلها بالكامل بعد. وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وينبغي، في هذه الحالة، أن نعززها من خلال اتخاذ تدابير لا يمكن التراجع عنها.

ويجب على الدول التي تمتلك أسلحة نووية أن تترجم التعهدات التي التزمت بها خلال المؤتمر الاستعراضي الأخـــير إلى أفعال فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية. وينبغي للمؤتمر السابع المخطط عقده العام القادم لاستعرض هـــذه المعاهدة، أن يكون بمثابة فرصة لنا جميعا للتوسع في الخطوات الفعلية الثلاث عشرة الواردة في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمان البدء في إنفاذها. كما يستحسن إلى حد كبير أن تحظى هـــذه المعاهدة بعضوية كل بلدان العالم قبل موعد انعقاد هذا المؤتمر. والدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار مدعوة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولاً لا تمتلك أسلحة نووية، ودولاً غير نووية. وإضافة إلى ذلك، فإن سريان نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، التي لم تنجح بعد في الحصول على العدد اللازم من التصديقات، هو أيضا جزء من هدف نزع الأسلحة النووية. كما ستكون من مكوناته الأساسية معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية تربط بين عدم الانتشار ونزع الأسلحة.

وفيما يتعلق بمخزون الأسلحة، فإن اثنين من كبار الفيزيائيين هما جورج شارباك، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء، وريتشارد غاروين، أحد كبار العلماء الأمريكيين المشارك في جميع عمليات تطوير البرامج النووية الأمريكية، أشـــارا بوضوح في كتابهما الذي نُشر قبل أربع سنوات بعنوان *Feux follets et champignons nucléaires*، إلى أن مخزون الأسلحة النووية لا يتناسب مع أي استراتيجية وطنية تتسم بالمعقولية ويجب أن تكون أولوية الجنس البشري هي تخفيضه بقدر كبير. وأضافا أن اثني عشر رأساً حربياً ستكفي لضمان وجود أكبر رادع ممكن بالنسبة للدول التي ترغب في الاعتماد على هذه العقيدة العسكرية – عقيدة الردع النووي.

ونرحـــب بتوقيع إيران وليبيا للبروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة عدم الانتشار. وسوف يساعد هذا القرار بالتأكيد على خلق مناخ من الثقة في إقليميهما، وسوف يساهم في تعزيز هذه المعاهدة. وعلى المنوال نفسه، ينبغي أن أشير إلى تأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية كجزء من نفس الجهد المبذول للتقليل من خطر استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن إيجاد منطقة كهذه في الشرق الأوسط قد تأخر أكثر مما ينبغي بسبب رفض دولة إسرائيل الـــتي لم تبد استعدادها للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، أو لوضع منشآتها النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبدو هذا الأمر غريباً بشكل خاص، وأود هنا تأييد ما صرح به قبل أمس الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن هذه المسألة المحددة المتعلقة بالقدرات النووية لإسرائيل.

إن الضـــمانات الأمنـــية الـــتي تدين بها الدول التي تمتلك أسلحة نووية للدول غير الحائزة على هذه الأسلحة بمقتضى تخليها عنها، هي ضمانات ذات أهمية حيوية لأنها تعتبر حقاً في أعقاب تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. ويتسم إنفاذ هذا الإجراء بالبطء ويقلل من ثقة الدول غير النووية في الوعود التي لم تُنجز.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإنه يمثل أصلاً من الأصول المشتركة للجنس البشري بأسره ويتعين الحفاظ علـــيه ومـــنع استخدامه لأي أغراض عسكرية. وينبغي بموجب معاهدة يتم التفاوض بشأنها في إطار مؤتمر نزع السلاح، أن يكرّس استخدامه، على نحو صارم وبشكل نهائي، للأغراض السلمية فحسب.

إن إدراكي وزملائي لجميع هذه المخاطر التي تتهدد كوكبنا، واقتناعنا بشرعية قضية نزع السلاح والحد من الأسلحة، هما منشأ الاقتراح الذي قدمه السفراء الخمسة. وهذا الاقتراح هو نتاج جهد خلاق ورغبة في تجاوز الإطار الضيق للتوجهات الوطنية، وقد انبثق عن جميع الاقتراحات السابقة وأبرَزَ نقاط الإلتقاء بينها.

وكما تعلمون، فإن ذلك الاقتراح هو نتيجة جهد جماعي ساهم فيه خمسة سفراء من مختلف أقاليم العالم – بلجيكا وشيلي وكولومبيا والسويد والجزائر – وذلك ما يعطيه أصالة وقيمة إضافية، وأود في هذه السانحة أن أجدد التعبير عن العرفان لزميلنا من ألمانيا، السفير فولكر هاينسبرغ، الذي كان من بين العناصر التي شجعت على وضـــع هـــذه المبادرة. وهذه المبادرة التي قُدّمت رسمياً في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، توفر ميزة تغطية جميع الـــنقاط المدرجـــة في جـــدول أعمالـــنا وفق نهج متوازن ومتدرج من شأنه أن يتوَّج على الأمد الطويل بإجراء مفاوضـــات في إطـــار مؤتمر نزع السلاح حول أربع ولايات تتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، ونزع الأسلحة النووية، لكي تكون النتيجة الطبيعية هي التوصل إلى معاهدة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويمثل هذا الأمر رزمة ينبغي تبنيها كما هي، نظرا إلى أن مؤتمر نزع السلاح سوف يقرر، عقب تبنيه، النظر في المسائل التي اتفقت عليها الدول الأعضاء.

ولقد أشرنا، منذ لحظة تقديم اقتراحنا، إلى أن الباب سيبقى مفتوحا أمام أي تعديلات مقترحة وأي اقتراحات، كما شجعنا الوفود دائما على موافاتنا بتعليقاتها كتابياً. على هذا النحو، وافتنا الصين بالتعديل الذي اقترحت إدخاله على الولاية المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وتم الترحيب بالتعديل وإصدار نسخة منقحة من اقتراح السفراء الخمسة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتحمل الرمز CD/1693/Rev.1. كما انضم الاتحاد الروسي إلى عشرات الأعضاء الذين ساندوا الاقتراح.

ولقي اقتراح السفراء الخمسة تأييداً واسع النطاق من الوفود الممثلة هنا التي ترى أنه اقتراح جاد يهدف إلى تبني برنامج عمل. وشدد الكثيرون منهم على الاستعداد لتبني هذه المبادرة بداعي الروح التوفيقية والحرص على احراز تقدم في قضية نزع السلاح، ولو لم تكن تتطابق بشكل تام مع مصالحهم وشواغلهم الوطنية. وبالنسبة للعديد منهم، فإن البنود المتعلقة بنزع الأسلحة النووية والضمانات الأمنية تتمتع حقا بالأهمية القصوى، لأنها تحمل في طياتها مصير كوكبنا، ولهذا السبب أناشد اليوم جميع الوفود الراغبة في ذلك، أن تصبح شريكة في رعاية هذه المبادرة.

وقد أثنى العديد من وزراء الخارجية الذين خاطبوا هذا المحفل خلال الأسبوع الماضي على اقتراح السفراء الخمسة، لأننا يجب أن نعترف بأنه لم يسبق أن اقتربنا إلى هذا الحد من التوصل إلى توافق آراء، وأن القليل فقط من الوفود لم تعبر عن آرائها المتعلقة باقتراحنا. كيف ينبغي أن نفسر هذا الصمت؟ - يجب القول بأن قاعدة توافق الآراء التي تحكم مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تنص على أن السكوت يعني الموافقة لأن توافق الآراء هو وسيلة للتوصل إلى اتفاق أو حل توفيقي وليس وسيلة للوصول إلى طريق مسدود. ولذلك يجب أن نلجأ إلى الحصول على فتوى قانونية راسخة لتحديد ما إذا كان السكوت يعني الموافقة أم الرفض. ولهذا الغرض، يتعين على الرئيس دراسة كل السبل والوسائل الممكنة لتقريب وجهات النظر وتعزيز الفهم المتبادل للأسئلة المطروحة على جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، كما تعلمون، فنحن نؤيد باستمرار الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الرئاسة. ويجب أن تجري الرئاسة المشاورات اللازمة لكي تضمن في أقرب وقت ممكن إقرار برنامج عمل عام ومتوازن مقبول من الجميع، ولمصلحة الجميع، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع.

إن العمل من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة أمر ضروري إذا أردنا بناء عالم أكثر أمنا. ويتعرض عملنا لمصاعب جمة بسبب الترسانات الكبيرة للأسلحة والتكديس المهول للأسلحة والجنود والتنافس على تحسين جميع أنواع الأسلحة باستخدام الموارد العلمية والتقدم التقني الذي يحول لخدمة مثل هذه الأغراض. وتبين الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضح في قرارها ٨٣/٣٤ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، أن ثمة صلة وثيقة، في عالم محدود الموارد، بين ما ينفق على التسليح وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والموارد التي يتم توفيرها نتيجة لإنفاذ تدابير نزع السلاح ينبغي أن تُكرّس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأمم، وأن تستخدم لجسر الفجوة الاقتصادية التي تفصل البلدان المتقدمة عن البلدان النامية. وبموجب القرار نفسه، طُلب إلى فريق عامل يشرف عليه الأمين العام للأمم المتحدة، موافاة الجمعية العامة بتقارير دورية عن التبعات الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسليح وآثاره مفرطة الضرر على السلم والأمن الدوليين. وينبغي إعادة تنشيط هذا الطلب من أجل تمكين المجتمع الدولي من الحصول على فكرة محددة عن تأثير النفقات العسكرية على مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يجري دراسات حول هذا الموضوع.

وتعمـــل بلادي باستمرار من أجل تحقيق عالمية مؤتمر نزع السلاح وهي على قناعة، كما نحن، بأن على المؤتمر، لكي يحصل على المصداقية والفعالية، أن يكون مفتوحا لباقي المجتمع الدولي وأن يطوي بصورة نهائية فترة الحرب الـــباردة الـــتي شكّلت هيكله وصورته. وبنفس القدر، ندعو المؤتمر دوماً إلى أن يكون أكثر اهتماما بشواغل ومظالم المجـــتمع المـــدني. وقد أيدنا، في هذا السياق، الاقتراح المقدّم من زميلتنا المُوَقّرة من آيرلندا، السفيرة ميري ويلان، فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية بقدر أكبر وبطريقة أفضل، ونود أن تكون هذه المنظمات موجودة معنا في هذه القاعـــة وأن تتمكن من الحديث من منبر الرئاسة، وذلك هو السبب الذي يجعلنا نؤيد، بهذه الروح، النص الذي قدمته سفيرة كينيا، السيدة أمينة محمد، حول هذا الموضوع ابان توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل الجزائر المُوَقّر، السفير دمبري، على البيان الذي أدلى به وعـــلى الكـــلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. ويسرني الآن إعطاء الكلمة إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة ساندرز المُوَقّرة.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أقدم خالص تمنيات الولايات المتحدة الأمريكية إلى السفيرة إينوغوشي التي تتأهب للعودة إلى اليابان لتفتح فصلا جديدا وحافلا من حياتها.

ســـوف يشـــارك الكثيرون منا نهاية الشهر القادم في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سوف ينعقد في عام ٢٠٠٥. ونتوقع أن تفرغ اللجنة من التحضيرات الإجرائية والإدارية الضرورية لهذا المؤتمر، ثم تبدأ التبادل البناء للعديد من الأفكار والمقترحات من أجل تعزيز إنفاذ معـــاهدة عـــدم الانتشار وتحقيق عالميتها. وإذا ركزنا على انجاز ما هو ممكن، فإن هذه الدورة للجنة التحضيرية سوف تعدنا إعدادا جيدا للقيام بواجبنا أثناء مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٥.

ومـــنذ أن أصبحت الممثلة الخاصة للرئيس المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية، وأنا معجبة بالجدية التي يضفيها جميع أطراف معاهدة منع الانتشار تقريبا على أي نقاش حول هذه المعاهدة الحيوية. ونحن بحاجة إلى هذه الجدية نظرا إلى أن هذه المعاهدة تواجه تحديات حرجة. إن معاهدة عدم الانتشار شهدت، قطعاً، تطورات مثيرة خـــلال الأشـــهر الثلاثة الماضية. فقرار ليبيا التخلي عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية والإمتثال لمعاهدة عدم الانتشـــار له أهمية كبيرة ويعزز أهداف المعاهدة إلى حد كبير. بيد أن الكشف المروع عن أنشطة السوق النووية الســـوداء، واســـتمرار عدم رغبة إيران في التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هما مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وقد عملت حكومة بلادي مع العديد من الدول الممثلة في هذه القاعة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن، وأجرت مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل المـــتعلقة بالامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك البرنامج النووي لكوريا الشمالية. ونحن لا نتفق دائماً على الـــنهج نفســـه، لكنني واثقة من أننا سوف نواصل العمل سويا لتحقيق نفس الغايات المشتركة. وسوف تستمر معاهدة عدم الانتشار في خدمة أمننا الجماعي فقط إذا أصررنا على تطبيق تدابير صارمة للتحقق والإنفاذ.

وأتطلـــع إلى الحوار البناء بشأن هذه المواضيع خلال الدورة القادمة للجنة التحضيرية، بما في ذلك الاقتراحات المقدمـــة من الرئيس بوش في ١١ شباط/فبراير. والأمر الذي يحظى بأهمية خاصة هو الحاجة إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل أكبر بوصفها أداة فعالة لضمان الامتثال لتعهدات ضمانات معاهدة عدم الانتشار. والشيء الذي

يتمتع بنفس الأهمية الحيوية بالنسبة لمستقبل المعاهدة هو الحاجة إلى إيجاد وسيلة تمكن الدول الأطراف من الاستفادة من مزايا البرامج النووية السلمية، دون المساس بالهدف الرئيسي للمعاهدة وهو منع ازدياد انتشار الأسلحة النووية. وسوف تبدي الولايات المتحدة المزيد من الآراء حول هذه المواضيع الجوهرية أثناء دورة اللجنة التحضيرية التي سوف تنعقد الشهر القادم. وسوف نقدّم عددا من التوصيات المصممة لكبح التجاوزات التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية من دول أطراف في المعاهدة سعت إلى الحصول على قدرات في مجال التخصيب وإعادة المعالجة ليس لأغراض سلمية، وإنما لانتاج مواد انشطارية تستخدم في الأسلحة النووية، منتهكة بذلك تعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

والغرض الرئيسي للملاحظات التي أبديها اليوم هو إبراز التزام الولايات المتحدة القوي بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيقدم وفد الولايات المتحدة المشارك في دورة اللجنة التحضيرية التي ستنعقد الشهر القادم معلومات أوفى حول ما فعلته وما تفعله الولايات المتحدة للوفاء بهذه الالتزامات. وعملاً بالمادتين الأولى والثالثة، ستستمر الولايات المتحدة في ضمان أن تعاونها مع الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية لا يساعد هذه الدول على تصنيع أو حيازة هذه الأسلحة. وبنفس القدر، فنحن نتعامل بجدية شديدة، بموجب المادة الرابعة، مع التزاماتنا بمساعدة الدول الأطراف الأخرى في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية وفقا لتعهدات عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة. والولايات المتحدة هي أكبر المساهمين في برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يضطلع بمسؤوليات متزايدة لجعل بعض البلدان النامية تتمتع فعليا بالمزايا السلمية للطاقة النووية. والولايات المتحدة فخورة ببرامجها المتعددة التي تساهم في تنمية البلدان في مختلف أنحاء العالم وتلبية حاجتها للطاقة النووية، سواء كان ذلك من خلال التعاون الثنائي أو بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالمادة السادسة، فقد سبق وأن قدمت الولايات المتحدة، خلال أول دورتين للجنة التحضيرية، معلومات وافية عن ما اتخذته من إجراءات وسياساتها العامة المتعلقة بنزع الأسلحة النووية. وسنواصل هذه الممارسة خلال دورة الشهر القادم في نيويورك. وسأقدم اليوم عرضا عاما موجزا لسجل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمادة السادسة.

ويجب علينا، في المقام الأوّل، أن نتذكر أن المادة السادسة تنطبق على جميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبينما تقع المسؤولية الأساسية في متابعة التدابير المتعلقة بنزع هذا النوع من الأسلحة على عاتق الدول التي تمتلك أسلحة نووية، فإن بإمكان جميع الأطراف المساهمة بفعالية في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالمساعدة على خلق بيئة دولية مؤدية إلى تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية والتخلص منها في نهاية الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن المادة السادسة تطالب أطراف معاهدة عدم الانتشار بإجراء مفاوضات بهدف وضع "معاهدة بشأن نزع السلاح بشكل عام وشامل تحت المراقبة الدولية الصارمة والفعالة". ونركز اليوم على نهج تدريجي للوصول إلى هذه الغاية التي تبدو بعيدة المنال. وحتى في هذه الحالة، يمكننا جميعا أن ندرك صعوبة إحراز تقدم وأن هذه المهمة تستوجب بالضرورة التعاون التام من جميع البلدان.

والأمر الثاني هو أن تحقيق نزع الأسلحة النووية عملية متدرجة ويمكن أن تكون طويلة وشاقة. ومن بين العوامل التي تجعلها كذلك، الواقع السياسي والتغيرات التي تطرأ على مجالات العلم والتكنولوجيا. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى وقف سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وذلك من المعالم الهامة لإنفاذ المادة السادسة. كما أدى إلى إحراز تقدم في تخليص العالم من مخزون كبير من الأسلحة النووية. وهنالك العديد من البلدان التي

تـــتعاون في هـــذا العمل البالغ الأهمية ويمكننا جميعا أن نسعد بمنجزاتها. ومع ذلك، فإن أحداث الأعوام القليلة الماضية قد أدخلـــت في الشؤون العالمية عدم القدرة على التنبؤ بصورة جديدة ومزعزعة للاستقرار. وسبق وأن تحدثت عن الأنشطة النووية لبعض الدول التي تنتهك معاهدة عدم الانتشار. كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب يعرضاننا جميعا لمخاطر جديدة. ويشكل ترابط هذه التهديدات خطراً على دعائم الحضارة نفسها. وهذه الحقيقة المحزنة لعصرنا الحالي ينبغي أن تقوي عزمنا على العمل المتكاتف ضد هذا الخطر المتعاظم.

هـــذا الـــتطورات لا تعني أن عملية نزع الأسلحة النووية يجب أن تتوقف؛ فالولايات المتحدة والاتحاد الروسي مستمران في تقليل مخزونيهما حتى في ظل ازدياد هذه التهديدات. لكنها تجسد نقطة واضحة وهي أن أي نوع من أنواع نزع السلاح لا يمكن أن يتم في ظل فراغ أمني دولي، وتعزز الاستنتاج الذي مفاده أن النُهج العامة وغير المركزة لنزع السلاح، مثل اتفاقيات الأسلحة النووية أو وضع الجداول، هي خادعة ولن يُكتب لها النجاح. وكما تعلمنا من التاريخ، فإن التقدم يمكن فقط أن يُحرز من خلال نُهج متدرجة تضع في الإعتبار تصور الدول للتهديدات. والـــتحدي المطروح يتمثل في تشجيع حدوث تحولات فعلية في الظروف الأمنية الإقليمية والعالمية بحيث تتوفر الفرصة لـــنزع الســـلاح التدريجي، بجميع أنواعه النووي والتقليدي على حد سواء. وهنالك مؤشرات إيجابية في هذا الصدد، ويتبقى الكثير مما ينبغي عمله؛ فدعوا عملنا يتسم بالمثابرة ولنتحاشى المناورة من أجل تحقيق المزايا السياسية.

ويمكننا جميعا التعبير عن الارتياح للتقدم غير المسبوق الذي تم إحرازه فيما يتعلق بإنفاذ المادة السادسة منذ ســـقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩. وقد أدت النتائج السياسية لذلك الحدث والتطورات اللاحقة إلى حدوث تعاون تاريخي بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل وقف سباق التسلح النووي، وتقليل عدد الأسلحة النووية، والتخلص من أطنان من المواد الانشطارية الموجودة في مخزونيهما العسكريين. وسحبت الولايات المتحدة خلال العقد المنصرم كميات كبيرة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي كان قد تم نشرها، وتم تفكيك الجزء الأخير منها في العـــام الماضـــي. كما أن الولايات المتحدة قد فككت بمفردها أكثر من ٠٠٠ ١٣ سلاح نووي. وتخلصت الولايات المتحدة وروسيا من مواد انشطارية كانت في مخزونيهما العسكريين كافية لتصنيع ٠٠٠ ٣٠ سلاح نووي.

واتخـــذ الرئيس بوش خطوة مثيرة إلى الأمام فيما يتعلق بالمادة السادسة، عندما أعلن في عام ٢٠٠١ أن الولايـــات المتحدة سوف تخفض قواتها النووية بصورة أحادية إلى أدنى مستويات لم يسبق أن بلغتها منذ عقود. ويعكس نهج الرئيس حقيقة أن الحرب الباردة قد وضعت أوزارها وأن علاقاتنا مع روسيا كانت بحاجة إلى تحول. وحذا الرئيس بوتن حذو الرئيس بوش عندما أصدر إعلانا مماثلا. وفي نهاية المطاف، قاما بتضمين قراريهما بخفض القوات النووية في معاهدة موسكو التي وقّعاها في عام ٢٠٠٢ ودخلت حيّز النفاذ في ١ حزيران/يونيه من العام الماضي. وتدعو المعاهدة إلى قيام الجانبين بخفض الرؤوس النووية الاستراتيجية إلى ما يتراوح بين ٧٠٠ ١ و٢٠٠ ٢ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، هذا التخفيض يقلل المستويات الحالية بما يعادل الثلثين تقريبا. وقد بدأ إنفـــاذ هذه المعاهدة وسوف نقدّم التفاصيل المتعلقة بذلك خلال الدورة القادمة للجنة التحضيرية. وتبيّن ديباجة معـــاهدة موســـكو بطـــريقة تتسم بأهمية رمزية وجوهرية أن الولايات المتحدة وروسيا "إذ تضعان في الاعتبار التزاماتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". ويعكس هذا الأمر التزام كلا البلدين وعلى أرفع المستويات السياسية بإنفاذ المادة السادسة.

وللولايات المتحدة العديد من السياسات والإجراءات التي ما فتئت تعزز إحراز تقدم في إنفاذ التزاماتنا بموجب المادة السادسة. وقرار الرئيس تحويل مبدأ الردع إلى "ثلاثية" جديدة تتألف من القوات الهجومية، والدفاعات، وتحسين البنية الأساسية الدفاعية، يمثل تحولاً تاريخيا عما كان عليه الأمر في الماضي. ونحن بصدد دمج قدراتنا الاستراتيجية غير النووية في قواتنا الهجومية لنقلل بالتالي من الاعتماد على الأسلحة النووية. كما أن تطوير ونشر القدرات الدفاعية الفعلية والسلبية سوف يمنح الولايات المتحدة وسائل جديدة لحرمان المعتدي من القدرة على تحقيق أهدافه. والبنية الأساسية الدفاعية المحسنة، بما فيها المنشآت النووية، سوف تبيّن لأي خصم أن محاولته الحصول على ميزة استراتيجية ضد الولايات المتحدة لن تنجح في نهاية الأمر، مما يساعد على ردعه من القيام بمثل هذه المحاولة. وكما جاء في حديث وزير الدفاع رامسفيلد عند موافاته الكونغرس باستعراض الوضع النووي في عام ٢٠٠٢ "إن هذه الاستثمارات يمكن أن تجعل الولايات المتحدة أكثر أمنا مع تقليل اعتمادنا على الأسلحة النووية".

ولا يزال هنالك الكثير الذي يمكن أن نقوم به فيما يتصل بامتثالنا للمادة السادسة. فهنالك التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى في مجال أنشطة نزع السلاح. وكان مردود البرامج المشتركة لتقليل التهديدات كبيرا على أمننا الجماعي خلال العقد المنصرم. كما أن الخطر المتمثل في إمكانية حيازة دول أو جماعات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل أضاف تحديات جديدة لهذا الجهد. وتتوسع الشراكة العالمية التي أقرتها مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٢ مع تنامي إدراك أهمية الجهود المبذولة لمعرفة وتأمين والتخلص من أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق وغيرها، لأمن وسلامة جميع الشعوب. وتخصص الولايات المتحدة مواردا كبيرة ومتزايدة لعمليات نزع السلاح داخليا وعلى الصعيد الخارجي. والمثال المشهود على ذلك هو التزامنا خلال مؤتمر قمة مجموعة الدول الثمانية في عام ٢٠٠٢ برصد مبلغ ١٠ مليارات من دولارات الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات من أجل الشراكة العالمية.

هذه السياسات العامة والإجراءات التي تطرقت إليها اليوم هي نتيجة القرارات والتوجيهات الصادرة عن أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية. وهي تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتجعل العالم أكثر أمناً. وتمثل في مجملها، سجلا صريحا للامتثال التام للالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة. ونتطلع إلى تقديم تفاصيل أوفى خلال الأسابيع القادمة عن السياسات والإجراءات التي تتبعها الولايات المتحدة في الوقت الراهن لتعزيز معاهدة عدم الانتشار وإنفاذ المادة السادسة.

وفي الختام، أؤكد مجدداً التزام الولايات المتحدة بمعاهدة عدم الانتشار وبالتعهد الثابت الوارد في ديباجتها "أن تبذل قصارى جهدها لتجنب خطر الحرب [النووية]، وأن تتخذ التدابير اللازمة لصيانة أمن الشعوب".

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة المُوَقّرة على البيان الذي أدلت به. والسفيرة ساندرز هي آخر المتحدثين في قائمة اليوم. وقبل الإدلاء ببياني كرئيس، أود معرفة ما إذا كان لأي من الوفود الرغبة في تناول الكلمة في هذه المرحلة. أعطي الكلمة لممثل بيرو المُوَقّر.

السيد سالسناس (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم نيابة عن السفير جورج فوتو - بيرناليس على الكلمات الطيبة التي وجهتموها له بمناسبة انتهاء فترة عمله كممثل لبيرو لدى مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني كثيرا أن أبلغه رسالتكم في وقت قريب. وهو لم يتمكن من حضور هذه الجلسة العامة لأنه

سيستقبل هذا اليوم وزير خارجية بيرو القادم إلى جنيف للمشاركة في دورة لجنة حقوق الإنسان. ويود السفير فوتو - بيرناليس التعبير على لساني عن تقديره الكبير للتعاون والدعم الذي حظي به خلال السنوات الست الماضية من زملائه في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما من الأمانة.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو المُوَقّر على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة للممثل المُوَقّر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد شانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على ما قالته ممثلة الولايات المتحدة التي خصّت بلادي بالذكر في بيانها وكأنها تعمل على انتشار الأسلحة النووية.

إن من السخرية أن تتحدث الولايات المتحدة عن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حل من هذه المعاهدة بعد أن انسحبت منها. ولن أكرر الحديث عن هذا الموضوع نظرا إلى أنني قد أوضحت هذا الأمر في المرة الماضية. وكما هو معروف، فإن المشكلة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هي نتاج السياسة العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي بادرت بفكرة جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. ونحن نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق هذه الغاية. ولهذا السبب عبرنا بوضوح، خلال الجولة الثانية من المحادثات السداسية المنعقدة في بيجين في شباط/فبراير، عن الرغبة في تفكيك برنامجنا النووي على أساس اقتراح جملة من الحلول لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وقدمنا اقتراحا يتعلق بإجراءات المرحلة الأولى. لكن مع الأسف، انفضت الجولة الثانية من المحادثات السداسية دون تحقيق نتائج ملموسة.

والولايات المتحدة هي بطبيعة الحال الدولة النووية الأكبر في العالم وأول من استخدم الأسلحة النووية ضد البشر، وهي التي تنتهج في الوقت الراهن السياسات العامة والنووية الأكثر خطورة. ولهذا السبب فإن انتشار الأسلحة النووية يعزى بالكامل إلى الأحادية التي تتبعها الولايات المتحدة التي أقرت، كسياسة وطنية، مبدأ الهجوم النووي الوقائي ضد غيرها من الدول ذات السيادة.

ولولا أن الولايات المتحدة قد هددت وجود الجنس البشري بما لديها من الأسلحة النووية، لما حدث سباق التسلح النووي في العالم، ولما وقعت أزمة نووية فعلية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على غرار ما نشهده اليوم.

وبما أن الولايات المتحدة هي سبب المشكلة النووية بين البلدين، فيجب تسويتها برمتها من خلال إجراءات يتخذها الجانبان في آن واحد على أساس مجموعة الحلول التي اقتُرِحت. وتعتمد تسوية المشكلة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة اعتمادا تاما على رغبة الولايات المتحدة في تغيير سياستها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر الممثل المُوَقّر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والكلمة الآن لممثلة كندا المُوَقّرة.

السيدة بولاك (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أنتهز هذه السانحة لتذكير جميع الزملاء بالحلقة الدراسية التي ستبدأ بعد ظهر هذا اليوم وموضوعها "صون الفضاء من أجل الجميع"، والتي تتم برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعدد من المنظمات غير الحكومية إضافة إلى بلدي، وذلك في تمام الساعة ١٥/٠٠ في القاعة رقم سبعة. هذه الحلقة الدراسية التي تركز من منظور أوسع على موضوع وثيق الصلة بجدول أعمالنا وبرنامج عملنا وتقدم عددا من وجهات النظر، نأمل أن تكون فرصة لحفزنا جميعا على التفكير خلال فترة ما بين الدورات، ونحثكم على حضورها بغرض الاستماع والمشاركة بفعالية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة كندا المُوَقّرة على الإعلان الذي تفضلت به. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل إيران المُوَقّر.

السيد إسلام زاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أني أتناول الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، اسمحوا لي، بوصفكم الممثل لدولة ذات سجل مشرف في النضال من أجل نزع الأسلحة النووية، أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم هذا المنصب، متمنياً لكم التوفيق ومؤكداً تعاون وفد بلادي معكم على وجه تام من أجل الاضطلاع بمهامكم.

وأود الرد بإيجاز على الإشارات التي أوردها سفيرة الولايات المتحدة المُوَقّرة فيما يتعلق ببلادي. إننا نسمع على مدى سنوات، الإدعاءات التي تُطلق في شتى المحافل بشأن البرنامج النووي السلمي لإيران. ومن السخرية أن نستمع إليها مرة ثانية بعد أن دحضتها الآليات الدولية ذات الصلة على أساس الأدلة. والواقع أن التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد عبر بصراحة عن رضا هذه الوكالة عن تعاون إيران التام معها. وهذا الاتهام لهو دليل آخر على أن الولايات المتحدة لا تقبل النتائج التي توصلت إليها الهيئات الدولية ذات الصلة.

إن استمرار إثارة مثل هذه الإدعاءات التي لا أساس لها من الصحة هو برهان واضح على الشكوك التي تساورنا منذ أمد بعيد، بوجود بواعث سياسية خفية وبعيدة كل البعد عن الرغبة المعلنة لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ونحن لا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب لمعالجة هذه المسألة. ومع ذلك، ورغبة في تسجيل الحقائق، أود أن أكرر مجدداً أن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاما تاما بقضية منع الانتشار، وملتزمة بقضية نزع الأسلحة النووية التي آمل أن نتمسك بها جميعاً وبقوة في إطار مؤتمر نزع السلاح، وفي إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقّر على الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وسوف أدلي ببيان موجز بصفتي رئيساً للمؤتمر إذا لم يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة الآن.

يشهد اليوم انتهاء الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٤، كما يشهد المرحلة الأولى لتولي المكسيك منصب الرئاسة. وأود في هذه المناسبة أن أقدم للمؤتمر، على مسؤوليتي الشخصية، المبادرة التي أعلنتها الأسبوع الماضي والتي أجريت حولها مشاورات مع شتى الوفود. والمبادرة التي أقدمها اليوم ليست جديدة بالكامل: وهي تأتي في إطار مختلف الاقتراحات التي قدمها من سبقوني في تولي منصب الرئاسة. وسوف أشير فقط إلى

الأنشـــطة القيّمة التي اضطلعت بها الرئيسات الثلاث السابقات وهنّ السفيرة إينغوشي من اليابان والسفيرة أمينة محمد من كينيا والسفيرة رجمة حسين من ماليزيا.

وكما تذكرون جميعا، فإن السفيرة إينغوشي، التي انتهت فترة ولايتها لرئاسة مؤتمر نزع السلاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت قد أجرت مشاورات مكثفة في محاولة لاعتماد برنامج عمل جوهري يعطي المؤتمر فرصة لاستئناف عمله بشأن المواضيع الهامة المدرجة في جدول أعمالنا. وأود أن انتهز هذه الفرصة لتهنئتها على الجهود التي بذلتها ولتوديعها للمرة الثانية مع تمنياتي لها بالنجاح في عملها المستقبلي.

لقـــد افتتحت السفيرة الكينية أمينة محمد دورة عام ٢٠٠٤. وتمكن المؤتمر خلال فترة رئاستها، وعقب المشـــاورات المكـــثفة التي تجلت فيها مهاراتها ولباقتها الدبلوماسية، من إقرار جدول الأعمال بالاضافة إلى بيان رئاســـي يعتبر جزءاً من سجلها. وقامت السفيرة أمينة محمد بعد ذلك بخطوة استلهمت منها محاولة إضفاء روح جديدة على المؤتمر. وأود الاشادة بتفانيها وصبرها ومهارتها.

وأخيراً، تمكن المؤتمر بقيادة السفيرة رجمة حسين من ماليزيا من إجراء تبادل معلومات غير رسمي ومفيد بشأن برنامج العمل، مما ساعد في تسليط الضوء على عدد من النقاط ومكننا من فهم بعضنا بصورة أفضل. كما أن تقيـــيم الرئيسة للممارسة أصبح من ضمن وثائق المؤتمر ويشكل جزءاً من سجلاته. وأعبر عن إمتناني للسفيرة رجمة حسين على ما بذلته من جهود اعتبرها مصدر إلهام لي.

وهذا سرد موجز للأنشطة التي استوحيت منها، على مسؤوليتي الشخصية، جدولاً مؤقتاً لعقد جلسات عامة نتناول فيها، بطريقة منهجية ومنسقة، كل بند من بنود جدول الأعمال الذي اعتمدناه في كانون الثاني/يناير. وســـوف تلاحظـــون أن التواريخ المقترحة تتجاوز يوم ٢١ أيار/مايو، وهو تاريخ انتهاء المرحلة الثانية والأخيرة لفترة رئاسة المكسيك. وبذلك سيكون من شأن من يتولى منصب الرئاسة بعدي مواصلة هذا العمل بحيث نتمكن من النظر في جمـــيع البنود المدرجة في جدول الأعمال. ويسرني أن أفيدكم بأن الممثلين الموقرين لكل من منغوليا والمغرب وافقا، بعد المشاورات التي أجريتها معهما، على مواصلة هذه المبادرة عندما تؤول إليهما الرئاسة بعد ٢٣ أيار/مايو.

وإذا وضـــعنا في الاعتـــبار المواقف التي تم التعبير عنها، يجب أن نستخلص أن أولوية المؤتمر لا تزال هي اعـــتماد برنامج عمل نهائي يجعل من الممكن استئناف العمل الموضوعي الذي انقطع منذ أمد بعيد. والعمل الذي قررت الاضطلاع به يمثل وسيلة لبدء الحوار بغية تيسير اعتماد برنامج العمل، وسوف ينتهي عندما نبلغ النهاية السعيدة المتمـــثلة في الوصـــول إلى اتفاق بشأن برنامج العمل النهائي. وفي نفس السياق، وبالإضافة إلى الجلسات العامة غير الرسمية، أنوي بعزم مواصلة المشاورات بأي شكل كان من أجل تحقيق هذا الهدف الذي نتطلع إليه جميعاً.

وأود الاشارة بالتحديد إلى نقطتين أشعر بأهميتهما. أولاً، إن الجدول الزمني الذي تم توزيعه جدول مؤقت وعرضـــة لأي تعديلات يُرى أنها ضرورية فيما يتعلق بالتواريخ. وإضافة إلى ذلك، فإن البنود المدرجة في جدول الأعمـــال الذي اعتمدناه واسعة إلى حد كبير وتمنح أي وفد الفرصة لطرح التساؤلات التي يراها ضرورية وذات صلة فيما يتعلق بالأمر الذي تتم دراسته في وقت معين.

وتلك هي المبادرة المتواضعة التي قررت أن أقدمها لبدء الحوار الذي ما كان ينبغي أن ينقطع. وبالرغم من الجهود المكثفة والمبادرات البناءة والمبتكرة إلى حد بعيد التي قام بها العديد من الممثلين الذين تولوا منصب الرئاسة، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٧من اعتماد برنامج عمل. ونحن الآن على أعتاب السنة الثامنة التي لم تتمكن فيها هذه الهيئة الوحيدة في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، من التوصل إلى إي اتفاقية جوهرية كما كانت تفعل في الماضي. وقد تسبب هذا الوضع في خلق مناخ غير مؤات. وفي رأيي أن انعدام الثقة الذي حدث و لم يكن له موجب قد ساهم بقدر كبير في الجمود الذي أصاب المؤتمر. ويبدو أننا نسينا الكيفية التي كان يعمل بها هذا المحفل، ومن العسير علينا الآن تصور الكيفية التي تمكنه مرة أخرى من لعب دور هام في وضع صكوك دولية لنزع السلاح. ومع دخولنا الآن في فترة ما بين الدورات، أود أن أدعوكم للتفكير في الأسباب التي منعتنا من إحراز تقدم وفي الكيفية التي يمكننا بها عكس هذا التوجه. ويجب علينا أن نستعيد مناخ الثقة الذي يتسم بالحوار البناء والمتسق مع الولاية التي منحنا إياها المجتمع الدولي.

وأشكركم على حسن الإصغاء.

وإذا لم يكن هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة، سأعتبر أن أعمالنا لهذا اليوم قد انتهت. هذا، وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في هذه القاعة يوم الخميس ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠. وستعقبها جلسة عامة غير رسمية حول الموضوع التالي: وقف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

— — — — —